

الموضوع: توضيح بخصوص إضراب العاملين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
(الإصلاحي المؤسسي)

1. نؤكد إن الإضراب حق مشروع ومحمي بالوثيقة الدستورية والقانون ويعتبر من إنجازات ثورة ديسمبر المجيدة، التي كفلت حق حرية التعبير بكل الطرق السلمية. التحية والخلود لجميع شهداء الثورة السودانية ونتمنى عاجل الشفاء للجرحى والعودة السالمة لمفقودين.
2. على الرغم من تأكيدنا على مشروعية الإضراب، لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال موافقتنا على ما صاحبه من أعمال من قبل اللجنة ألتسيريه لنقابة العاملين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مثل إغلاق المكاتب وإيقاف مصالح الناس بالقوى والتحرش اللفظي والجسدي بالعاملين غير المشاركين في الإضراب وزوار الوزارة وغيره .
3. نتيجة لسياسات العهد البائد، كان الوضع الإداري والمالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قبل الثورة وضع مشوه نتيجة لكثير من التجاوزات، ويؤكد ذلك تقارير المراجع العام، وهدف لتمكين نظام 30 يونيو 1989 بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، كان لابد من معالجته لتحقيق الإصلاح المؤسسي ورفع كفاءة الأداء، لتحقيق شعارات الثورة.
4. لم يكن هناك هيكل تنظيمي ووظيفي مجاز للوزارة ومعتمد من ديوان شؤون الخدمة منذ العام 2008، والذي تعرض لكثير من التجاوزات والتعديات حيث أنشأت إدارات عامة بقرارات وزارية دون موافقة مجلس الوزراء، لدعم التمكين والجهاد مثل إدارة شؤون الطلاب وإدارة التأصيل، فكان من الضروري مراجعة هيكل الوزارة، وقد تم ذلك بالتنسيق الكامل مع ديوان شؤون الخدمة ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ومجلس الوزراء، حيث صدر الهيكل التنظيمي والوظيفي للوزارة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء في أكتوبر 2020. ليستوعب التغييرات التي أحدثتها الثورة، والتغييرات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ولتحقيق شعارات ثورة ديسمبر المجيدة.
5. لم يكن هناك سجل وظيفي معتمد من ديوان شؤون الخدمة للعاملين بالوزارة، ولا يكن للعاملين بالوزارة أرقام وظيفية ولا سجل بديوان شؤون الخدمة، كانت التعيين يتم داخل الوزارة (تعيين مصلحي) وليس عبر لجنة الاختيار للخدمة المدنية، مما يعد مخالفاً للائحة الخدمة المدنية، وقد شاب التعيينات والترقيات في الوزارة كثير من التجاوزات لتمكين النظام البائد بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

6. شكلت لجنة من ديوان شؤون الخدمة لتسكين العاملين وفق الهيكل الوظيفي المجاز في 2020. بناء على توصيات اللجنة سُكن جميع العاملين بالوزارة في السجل الوظيفي للوزارة المعتمد من الديوان للعام المالي 2021. وذلك بمختلف الادارات العامة والفرعية، ومنحهم أرقام وظيفية، كأول خطوة لتوفيق أوضاع العاملين بالوزارة.
7. نسبة لعدم وجود سجل وهيكل وظيفي (وظائف مصدقة) لم تكن هناك ترقيات للعاملين بالوزارة منذ فترة طويلة، مما أدى إلى تكديس العاملين ببعض الدرجات وخاصة الدرجة الخامسة. الهيكل الوظيفي المجاز في أكتوبر 2020 أوجد وظائف جديدة مصدقة من ديوان شؤون الخدمة ووزارة المالية، مما يسمح بالترقيات وفق نصوص لائحة الخدمة المدنية للعام 2007.
8. لم تنفذ الترقيات وذلك في انتظار قرارات لجنة تفكيك نظام 30 يونيو 1989 واسترداد الأموال بخصوص التجاوزات في إجراءات التعيين والترقي بالوزارة خلال الثلاثين عاماً الماضية، وجميع ملفات العاملين بالوزارة حالياً تحت الدراسة من قبل لجنة التفكيك، وستتم ترقيات العاملين بالوزارة بعد قرارات لجنة تفكيك نظام 30 يونيو 1989 واسترداد الأموال، وذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها في لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة 2007.
9. شكلت الوزارة لجنة لمراجعة شروط خدمة العاملين غير الأكاديميين بجميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي منها رئاسة الوزارة، وذلك لتحسين شروط خدمة العاملين غير الأكاديمي، لتضمينها في موازنة العام 2022.

بروفيسور سامي محمد شريف
وكيل الوزارة